

القسم الأول: نظرة عامة على الأداء الإقتصادي و المالي (تابع)

يوليو - سبتمبر ٢٠١٦/١٥	٢/٢٠١٦/٢٠١٥	*٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	٢٠١٠/٠٩
٢٠١٦/١٥	موازنة	ختامى مبدئى	قطعى				
٥. مؤشرات المالية العامة^٣							
١- قطاع الموازنة العامة (بالمليون جنيه)^٤							
١٠٠,١٣٠	٦٢٢,٢٧٧	٤٦٥,٢٤١	٤٥٦,٧٨٨	٣٥٠,٣٢٢	٣٠٣,٦٢٢	٢٦٥,٢٨٦	٢٦٨,١١٤
١٦٩,٨٨٤	٨٦٤,٥٦٤	٧٣٣,٣٥٠	٧٠١,٥١٤	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٩٢	٤٠١,٨٦٦	٣٦٥,٩٨٧
٢٧,٥٧٦	٧,٠٤٩	٨٦,٤٢٢	٨٢,٢٨٩	٩٢,٧٢٤	٦٢,٢٦٤	٤٩,٣٨٣	٢٥,٧٠٥
٦٩,٧٥٤	٢٤٢,٢٨٧	٢٦٨,١٠٩	٢٤٤,٧٢٧	٢٣٧,٨٦٥	١٦٧,٣٧٠	١٣٦,٥٨٠	٩٧,٨٧٢
٧٨,٢٨٠	٢٥١,٠٩٣	٢٧٩,٤٣٠	٢٥٥,٤٣٩	٢٣٩,٧١٩	١٦٦,٧٠٥	١٣٤,٤٦٠	٩٨,٠٣٨
٢- قطاع الموازنة العامة^٤ (معدل نمو سنوى)							
٣١.٠	١٣.٤	١.٩	٣٠.٤	١٥.٤	١٤.٥	-١.١	-٥.١
٢٦.١	١٦.٠	١٧.٥	٣.٧	٢١.١	٨.٠	١٢.٧	٤.٥
٤٠.٨	٨.٤	١/ -١٨.٩	٩٨.١	٣.١	٣١.٤	-٢٥.٠	-١٨.٢
٢٠.٦	٩.٥	٤.٥	١٩.٣	٢٤.٩	١٧.٢	٩.٨	٤.١
٥.٢	٥.٢	١١.١	٢٤.٩	١٦.٤	٢٧.٦	١٢.٨	١٢.١
١٨.٧	٢٢.٦	١١.٥	١٧.٨	٤٠.٧	٢٢.٨	١٧.٦	٣٧.٠
٣- قطاع الحكومة العامة (مليون جنيه)^٥							
--	--	--	٥١٩,٤٤٩	٤٠٣,٦٣٧	٣٤٨,٨٦٤	٣٠٢,٠١٠	٣٠٣,٣٧٤
--	--	--	٧٥٩,٨٤٧	٦٤٤,٠٨٠	٥١٦,٤٢٢	٤٤٠,٤١١	٣٩٦,٦٩٣
--	--	--	٢٥٤,٧١٦	٢٤٦,٨٥٣	١٦٥,٦٩٢	١٣٤,١٣٨	٩٨,٧٩٦
٤ - نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى^٦							
قطاع الموازنة العامة^٦							
٣.٥	٢٢.٠	١٩.١	٢١.٧	١٩.٠	١٨.٣	١٩.٣	٢٢.٢
٢.٣	١٤.٩	١٢.٦	١٢.٤	١٣.٦	١٢.٥	١٤.٠	١٤.١
١.٣	٧.١	٦.٦	٩.٣	٥.٤	٥.٨	٥.٣	٨.١
٦.٠	٣٠.٥	٣٠.٢	٣٣.٤	٣١.٩	٢٨.٤	٢٩.٣	٣٠.٣
٢.٠	٧.٧	٨.٢	٨.٥	٧.٨	٧.٤	٧.٠	٧.١
١.٨	٨.٦	٧.٩	٨.٢	٨.٠	٦.٣	٦.٢	٦.٠
١.٠	٠.٢	٣.٦	٣.٩	٥.٠	٣.٨	٣.٦	٢.١
٢.٥	٨.٦	١١.٠	١١.٦	١٢.٩	١٠.١	١٠.٠	٨.١
٢.٨	٨.٩	١١.٥	١٢.٢	١٣.٠	١٠.١	٩.٨	٨.١
الحكومة العامة^٦							
--	--	--	٤.٥	٦.٠	٤.٤	٤.٢	٣.٠
--	--	--	١٢.١	١٣.٤	١٠.٠	٩.٨	٨.٢

المصدر: وزارة المالية

* ختامى مبدئى.

-- بيان غير متاح

١/ يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى تراجع الموارد الاستثنائية من دول الخليج، حيث انخفضت المنح لتبلغ حوالى ٢٥.٤ مليار جنيه فقط خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك مقابل منح بلغت نحو ٩٥.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢/ تعكس بيانات الموازنة بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٢ لعام ٢٠١٥.

٣/ تم إعادة تبويب فعاليات الموازنة العامة لتتفق مع معايير صندوق النقد الدولي والمعروفة بـ GFS ٢٠٠١ (على أساس نقدي).

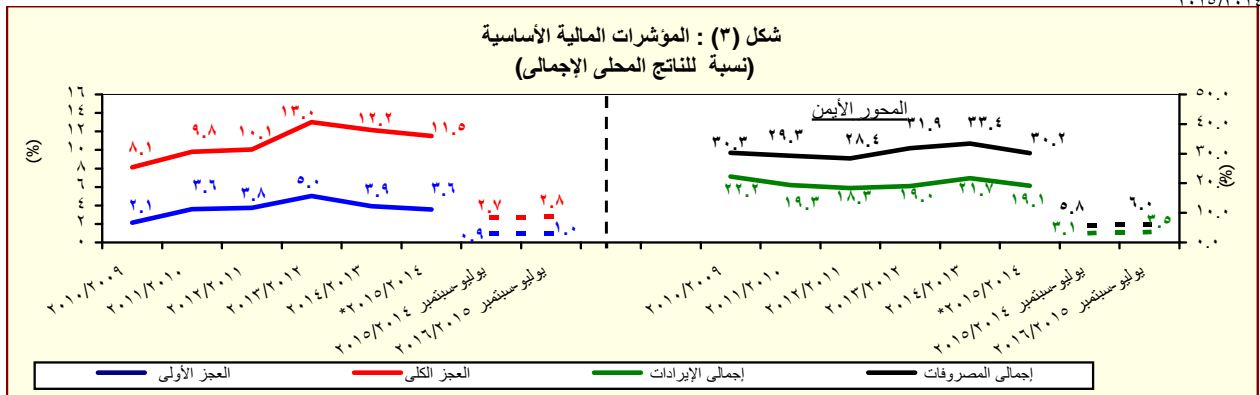
٤/ يشمل قطاع موازنة الجهاز الإدارى و المحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٥/ العجز الكلى مخصصاً منه الفوائد المدفوعة.

٦/ العجز الكلى بدون صافى حيازة الأصول المالية.

٧/ يشمل المعاملات المالية لكل من أجهزة الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومى، وصناديق التأمين والمعاشات، ومع مراعاة إستبعاد كافة المعاملات البنائية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

٨/ قامت وزارة التخطيط بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلى الإجمالى ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الإقتصادي، ليبلغ ١٦٥٧ مليار جنيه و ١٨٤٤ مليار جنيه و ٢١٠٢ مليار جنيه على التوالى. وجرى إعداد البيانات الربع سنوية للفترة المذكورة أعلاه وسوف يتم نشرها فور انتهاء وزارة التخطيط من إعدادها. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى، ليبلغ ٢٤٣١.١ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤.



المصدر: وزارة المالية

* ختامى مبدئى.